

نسب مواليد العلاقات غير الشرعية إلى الأم يعكس الظلم المسلط على المرأة

غياب عقد الزواج يعفي الآباء

من تحمل مسؤولية أطفالهم خارج الإطار الشرعي

يصعب الإجماع الفقهي في مصر ومعظم الدول العربية حول نسب المواليد من العلاقة غير الشرعية ويزيد من معاناتهن، ذلك أنه يغيب تماما علاقة المولود خارج إطار الزواج بأبيه، لأن النسب الأبوي يكون بناء على عقد شرعي. وتعاني الفتيات اللاتي يعشن علاقة غير شرعية خارج إطار الزواج تنتهي بالإنتجاب، من معضلة نسب الأبناء إلى آبائهم، استنادا إلى موقف ديني ثابت من هذه الظاهرة. كما يعاني الأبناء من علاقات غير شرعية من حجم التمر والاستهداف باستمرار، وإصدار أحكام وفتاوى متشددة غير رسمية تحرم الزواج منهم.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

ما زال حكم تبرئة شاب مصري، قبل أيام، من اغتصاب فتاة وإنتجاب منها، محل جدل ونقاش مجتمعي واسع، إثر قرار المحكمة بنسب الطفلة إلى الأم، بدوى اقتناعها بأن العلاقة الجنسية بين الأثنين تمت بالتراضي، وبالتالي لا يجوز شرعا انتساب الصغيرة إلى أبيها، باعتبارها نتجت عن علاقة خارج إطار الزواج، وهو الحكم الشرعي المطبق في غالبية الدول العربية. أحدثت الحكم صدمة اجتماعية وخاصة على المستوى الأسري، وأضحى مفاجأة لتابعي القضية التي كانت محل اهتمام الكثيرين، ذلك لأن المؤسسة الدينية في مصر ومعظم الدول العربية لديها اتفاق فقهي على أن نسب الطفل الناتج عن علاقة غير شرعية يكون بالضرورة إلى أمه، ويرثها وترثه، ولا علاقة له بأبيه من قريب أو بعيد، لأن النسب الأبوي يكون بناء على عقد زواج شرعي.

معضلة أسرية

تعاني الفتيات اللاتي يقدمن على علاقة غير شرعية خارج إطار الزواج، وينجبن أبناء، من معضلة نسب الأبناء إلى آبائهم، أمام الموقف الديني الثابت من الأزمة، حيث تستند جهات الفتوى إلى حديث نبوي نصه "الولد للفرأش وللعاشر الحجر". تقول دار الإفتاء المصرية، إن الفقهاء اتفقوا على أن ولد الزنا يثبت نسبه من أمه التي ولدت له، لأن الأمومة علاقة طبيعية، بخلاف الأبوة فهي علاقة شرعية، فلا تثبت أبوة الزاني لمن خلق من ماء زناه.

بغض النظر عن صدق روايات الفقهاء وحجة الراي في الأزمة، يظل النظر إلى مشكلة نسب الأبناء إلى الأم من منظور ديني فقط بعيدا عن الإنسانية، لأن هناك معضلات أسرية ونفسية كثيرة يتعرض لها هؤلاء الأبناء مستقبلا، بسبب انتسابهم إلى أمهاتهم، إذ يتم التعامل معهم باعتبارهم لقطاء، أو "أبناء زنا" كما يناديهم البعض.

المتابع لنظرة بعض المجتمعات العربية إلى أبناء العلاقات غير الشرعية، يكشف حجم التفرق والاستهداف طوال الوقت، ففي العراق صدرت فتاوى متشددة غير رسمية لا تجيز الزواج منهم، وبعض المتطرفين في اليمن أشاعوا أنهم لا يدخلون الجنة، أما في الجزائر فلقانون الأسرة لم يتطرق من الأساس إلى طريقة إثبات نسب اللقطاء. تبدو الصورة أكثر قتامة في الدول التي تستند إلى رأي جهات الفتوى في كل المسائل الأسرية، دون اعتبار لتأثير ذلك على مستقبل أبناء العلاقات غير الشرعية، فلا يتم التطرق إلى حقوقهم التعليمية والمادية ولا



الإنتجاب خارج إطار الزواج ليس مسؤولية الأم وحدها

والتعليمي، ويصعب عليهم الزواج مستقبلا. وترى أصوات نسائية، أن معاقبة الأم بنسب ابنها إليها وتبرئة الأب، يعكس الظلم المجتمعي والأسري والديني الواقع على المرأة في المجتمعات العربية، لأنه ليس من العدل أن تحمل غير شرعية يتخلص من الصغار قبل أن يكونوا عبئا نفسيا وأسريا عليهم، لأن نسب هؤلاء الأطفال سيكون إلى الأم حتى لو لجأت إلى القضاء. وتعد مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مصر، باطفال مجهولي النسب، وهؤلاء غالبا ما يتم العثور عليهم في الشوارع، وغالبا ما يكونون نتاج علاقة جنسية دفعت الأم إلى التخلص من ابنها، خشية تعرضها لاستهداف أسري، ويعيش هؤلاء الأبناء حياة بالغة الصعوبة على المستوى النفسي

أبعاد إنسانية

أكدت هالة منصور أستاذة علم الاجتماع والباحثة في القضايا الأسرية بمصر، أنه لا يمكن حل أزمة أطفال العلاقات المحرمة شرعا دون النظر إليها من أبعاد إنسانية واجتماعية، فالإبن لن يتمتع بالرعاية في غياب الأب، وسوف يعيش موصوما متطارد السنة المقربين والغريباء، وقد يتحول إلى مجرم يعادي كل من حوله ويفكر في الانتقام من الجميع، لأنهم حملوه ذنبا لم يرتكبه.

وأضافت "العرب"، أن الاستهداف المتكرر من الأسرة لأم التي أنجبت خارج إطار الزواج، لن يجعل تربيته لائنها سليمة، باعتبارها تعيش ضغوظا نفسية واجتماعية يصعب تحملها، كل ذلك يعكس على أطفالها، وخاصة إن لم يتقدم أي رجل للزواج منها باعتبارها "جريمة جنسية" لا يمكن غفرانها.

يبني المعارضون لأحكام نسب أبناء العلاقة غير الشرعية إلى الأمهات فقط، موقفهم على وجود شبهة عنصرية تجاه النساء، لأنه حتى لو تمت العلاقة بالتراضي بين الشاب والفتاة، فلا يمكن تحميل المرأة وحدها هذا الوزر، باعتبار أن الطرفين توافقا على ذلك، ولا يصح تبرئة الرجل من كل شيء لمجرد أن الأنثى وافقت على معاشرته.

ويشير هؤلاء إلى أن نسب الطفل إلى أمه ترتب عنه منغصات كثيرة له، فعلى المستوى الأسري سيكون موصوما بأنه لقيط، وقد نتج عن علاقة جنسية محرمة، وهذا كفيل في المجتمعات الشرقية بأن يجعله منبوذا طوال حياته، ويحرم من أغلب حقوقه في الحياة، على المستويين التعليمي والوظيفي، فلن يكون من حقه تولي مناصب قيادية أو الزواج بسهولة لأنه فاقد لكيان عائلي متكامل الأركان والنسب.

والأغرب من فتاوى إنكار نسب أبناء العلاقات المحرمة إلى آبائهم، أن آراء المؤسسات الدينية ترفض حتى نسب الطفل إلى الأب ولو تزوج من الأم، فالرجل إذا أعاد التفكير في الزواج من المرأة التي عاشها بشكل غير شرعي،

وكانت قد أنجبت منه قبل الارتباط الرسمي لا يجوز نسب الإبن إليه طالما أن ولادته سبقت عقد القران، وينسب إليه فقط أطفال ما بعد الزواج فقط. وقد تنجح وساطات عائلية في إقناع شباب وفتاة أقاما علاقة انتهت بالإنتجاب، بالزواج والاستمرار معا تحت سقف واحد، لكن المعضلة الأكبر، أن الإبن يظل منسوباً إلى أمه ولو كان يعيش مع أبيه، وفق رأي جهات الفتوى في مصر، وهي إشكالية أسرية معقدة لم يتم النظر إليها بشكل أكثر إنسانية. تلجأ بعض الأسر إلى التمرد على الراي الديني بشكل سرري، وتنسب الأطفال إلى الأب بعقد زواج رسمي، وبعدها يتم التخليق بالتراضي، لحفظ حقوق الأبناء فقط، بحيث تتم حماية الصغار من التمسر مستقبلا جراء نسبيهم إلى الأم، لكنها تتحمل وحدها تبعات هذه الخطوة، من حيث الإنفاق على الإبن وتربيته وتعليمه، وتدفع بنفسها فاتورة باهظة للعلاقة غير الشرعية.



هالة منصور

التشريعات يجب أن تتغير لكي لا يتحمل الأبناء أخطاء الآباء

ولا توجد إحصائيات رسمية تكشف النقاب عن أعداد اطفال العلاقات غير الشرعية، لكن هناك مؤشرات يمكن البناء عليها تعكس خطورة الظاهرة، ما يفرض على الجهات الرسمية سنن تشريعات تتلاءم مع الواقع، ولا يتم الاستناد إلى مرجعيات تاريخية ولو كانت دينية.

تحدثت منظمات غير حكومية في تونس عن وجود ألف حالة سنويا، وقال المركز المغربي لحقوق الإنسان في المغرب، قبل ثلاث سنوات، إن هناك مئة حالة يوميا لأطفال من دون هوية الأب، وأعلنت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن عدد الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج سنويا يتجاوز أربعة آلاف.

وترى بعض الأصوات المعتدلة أنه حتى لو كان رأي الدين واضحا في مسألة نسب اطفال العلاقات المحرمة إلى أمهاتهم، فزيادة أعداد هؤلاء الأبناء يفرض على مؤسسات الفتوى إعادة التفكير والبحث عن حلول عملية وإنسانية.

ولفتت الباحثة الاجتماعية هالة منصور، إلى أن الحل الأمثل لضمان دمج اطفال العلاقات الجنسية غير المشروعة هو أن تتغير التشريعات الحالية بشكل يحول دون وصم هؤلاء الأبناء وعدم تحميلهم ذنب آبائهم، قبل أن يكبروا وقد يتحولون إلى ذئاب تنهق من الجميع.

العمل خارج المكتب يزيد الشعور بالرضا

والهدف من هذه الأفكار الجديدة هو تخفيف الضغط على الموظفين الذين يقنون أعمالهم في مكاتبيهم، ولا يغادرون عملهم إلا مع حلول الليل ليمضوا ما تبقى من يومهم في سهرة غالبا ما تكون أيضا مع زملاء العمل حول مواضيع العمل.

وقال ريو مورايس رئيس الشركة التي تصمم هذه المكاتب الخارجية إن "الناس يحبون العمل تحت الشمس وبين شمسات الهواء".

العاملون في فضاءات خارج المكاتب يشعرون بالمزيد من الاستقلالية في تحديد كيفية أداء العمل ووقته ونوعيته

ويضيف "نعيش في عالم يوشك الذكاء الاصطناعي والروبوتات أن يحل محل الإنسان، لذا أظن أننا بحاجة إلى المشاعر والإلهام والحماس".

وتتسع العديد من المدن والشركات إلى إقامة مساحات واسعة للعمل في الهواء الطلق، حيث يمكن للعاملين فيها العودة إلى الطبيعة. لكن مع توفير الأدوات والوسائل التي يجدها في مكاتب العمل التقليدية، مثل شبكات الإنترنت اللاسلكية فائقة السرعة "واي فاي"، والأجهزة الكهربائية، والمكاتب الخشبية.

وفي المقابل، حذر الخبراء من زيادة أعباء العمل على الموظفين، من خلال سهولة التواصل معهم بصفة مستمرة، بغية إنجاز مهام عبر أجهزة الكمبيوتر المتنقلة.

برلين - كشفت دراسة حديثة أن العمل خارج محيط المكتب بواسطة أجهزة كمبيوتر ثابتة أو جواله أو هواتف ذكية يزيد من ساعات العمل اليومية، لكنه بسبب شعورا بالرضا لدى العاملين.

وتكتسي فكرة العمل بمساحات خارجية مفتوحة في الهواء الطلق أهمية حول العالم في الوقت الراهن، نظرا إلى أنها تجنب الانتعاش الموجود داخل المكاتب وتشجع على المزيد من التبادل الاجتماعي.

واكتشف باحثون من معهد الاقتصاد الألماني بمدينة كولونيا، أن الأشخاص الذين يعملون بهذه الطريقة في ألمانيا، يزيد عدد ساعات عملهم اليومية عن عشر ساعات، لكن بالرغم من ذلك فإن شعورهم بالرضا عن العمل مرتفع.

وقال أوليفر شستيتيس مُعد الدراسة إن المثير للاهتمام هو أن هؤلاء العاملين يشعرون بالمزيد من الأريحية من خلال أداء العمل على هذا النحو، حيث تصبح لديهم استقلالية أكثر في تحديد كيفية أداء العمل ووقته ونوعيته. وأشار إلى أن ذلك يحدث نوعا من التوازن في مقابل زيادة ساعات العمل.

وقام الخبراء بتقييم بيانات استطلاع دراسة ظروف العمل الأوروبية لعام 2015، والتي شملت أكثر من 43 ألف عامل من 28 دولة في الاتحاد الأوروبي، وخمس دول مرشحة للانضمام إلى الاتحاد حينذاك، وهي مونتينيغرو وصربيا وتركيا وألبانيا ومقدونيا، بالإضافة إلى سويسرا والنرويج.

وفي اليابان تنتشر أفكار للعمل في أماكن غير مالوفة، منها غرف صغيرة في المترو أو خيم بين ناطحات السحاب أو مقاهي أغاني الكاروكي، في مساح للتفيس عن الموظفين المرهقين.

الذكور يتصدرون نسب ضحايا الانتحار في تونس

المرصودة، وذلك بأكثر من 46 في المئة، يليه الانتحار شتقا بنسبة 30.8 في المئة، ثم إلقاء النفس من مباني عالية أو الارتقاء في بئر أو التعرض المقصود للصدمة الكهربائية أو تناول المواد السامة، بنسبة متقاربة تتراوح بين 7 و8 في المئة لكل شكل من هذه الأشكال.

وفقا لتقرير صادر عن المنتدى، في العام الماضي، تواصل ارتفاع نسق حالات الانتحار في صفوف الذكور والإناث، وتم تسجيل 18 حالة ومحاولة انتحار.

وقد شكل الذكور 56.6 في المئة والإناث 48.4 في المئة من الحالات خلال شهر أكتوبر الماضي. وسجلت المحافظات التي تعاني من التهميش ومن غياب التنمية أعلى نسب الانتحار. ويرجع خبراء علم الاجتماع تنامي ظاهرة الانتحار لدى الذكور إلى الفقر والبطالة وعدم وجود مواطن شغل يكسبون من خلالها دخلا محترما يضمن لهم عيشا كريما.

تونس - أفاد تقرير صادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن أغلب ضحايا حالات الانتحار في تونس ذكور.

ورصد المنتدى 13 حالة ومحاولة انتحار خلال شهر يناير 2021 أغلبها في صفوف الذكور، بنسبة قدرت بأكثر من 69 في المئة.

وتتمثل الفئة العمرية ما بين 26 و35 سنة 46 في المئة من ضحايا حالات ومحاولات الانتحار المرصودة في شهر يناير المنقضي، وفق إحصائيات المؤسسة المذكورة التي قدمتها في ندوتها الشهرية المنعقدة مؤخرا بتونس.

وتوزعت حالات ومحاولات الانتحار المرصودة على كل من محافظات قابس (2 حالة انتحار) وسيدي بوزيد (2 حالة انتحار) وحالة أو محاولة انتحار واحدة في كل من بنزرت والكاف والقصرين ومدنين وبن عروس وباجة وسليانة والمنستير والقبروان.

ووفق المصدر ذاته مثل الانتحار حرقا أو التهديد به أبرز أشكال الانتحار

موضة

الحقيبة الدلو نجمة موضة الربيع



تمتلك الحقيبة الدلو (Bucket Bag) نجمة موضة الحقبائب النسائية في ربيع - صيف 2021، حيث تشملها تشكيلات الماركات العالمية مثل برادا وفندي

وماركو بولو وجيمي شو. وأوصحت مجلة "أل" (Elle) "أن الحقيبة الدلو هي حقيبة تتخذ - كما يبدو من اسمها - شكل الدلو، مشيرة إلى أنها تمتاز بطابع عملي للغاية؛ حيث إنها تسع أغراض المرأة المتعددة بفضل سعتها الكبيرة. وأضافت المجلة المعنية بالموضة والجمال أن الحقيبة الدلو تزدهو بلون الكراميل الجذاب، الذي



ويمكن تنسيق الحقيبة الدلو مع سروال جينز وكارديجان للحصول على إطلالة كلاسيكية، كما يمكن تنسيقها مع سروال جلد وقميص أكبر من مفاص "Oversize" للحصول على إطلالة كاجوال. ويمكن أيضا تنسيق الحقيبة الدلو مع فستان ميدي "متوسط الطول" للحصول على إطلالة الهيبيز المتحررة، التي تستحضر روح السبعينات الجريئة.